

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في المحرر والفروع والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم .
وقيل تبطل اختاره أبو بكر والقاضي .
وجزم به بن أبي موسى .
قوله (وقال أصحابنا في الوصية للقاتل روايتان) .
قاله في المحرر والرعايتين والحاوي الصغير .
وقيل في الحاليين روايتان .
وقال في الفروع وقال جماعة في الوصية للقاتل روايتان سواء أوصى له قبل الجرح أو بعده

إحدهما تصح اختارها بن حامد .
والثانية لا تصح اختارها أبو بكر .
فتلخص لنا في صحة الوصية للقاتل ثلاثة أوجه الصحة مطلقا اختاره بن حامد وعدمها مطلقا
اختاره أبو بكر .

والفرق بين أن يوصى له بعد الجرح فيصح وقبله لا يصح وهو الصحيح من المذهب .
ويأتي نظير ذلك في باب العفو عن القصاص فيما إذا أبرأ من قتله من الدية أو وصى له بها

وقال في الرعاية وقيل الوصية والتدبير كالإرث .
ويأتي في كلام المصنف في باب الموصى به إذا قتل وأخذت الدية هل تدخل في الوصية أم لا .
فائدة مثل هذه المسألة لو دبر عبده وقتل سيده أو جرحه خلافا ومذهبا قاله الأصحاب